عيون الملا عبود

اسرار المكالمة الهاتفية بين المالكي واردوغان

كشف سياسي بارز تفاصيل الحديث الذي دار بين رئيس الوزراء نوري المالكي ونظيره التركي رجب طيب اردوغان الذي اسفر عن تصعيد غير مسبوق بين بغداد وانقرة مؤخرا. وقال المصدر، الذي تتحفظ "المدى" عن ذكر اسمه، ان رئيس الوزراء العراقي وعملا بالاعراف الدولية بين رؤساء الدول اتصل مطلع الشهر الحالي بنظيره التركي رجب طيب اردوغان للاطمئنان على وضعه الصحي بعد خضوعه لتداخل جراحي في القلب تكلل بالنجاح.

ويضيف المصدر الوثيق الاطلاع ان اردوغان واجه المالكي بشيء من الاستفزاز عندما قال له "ومن قال لك اني مريض حتى تتصل للاطمئنان على صحتي"، مشيرا الى ان "المالكي حاول تجاوز الموقف المحرج الذي وضعه فيه اردوغان بالقول اننا نعتبرك اخا كبيرا تهمنا صحتكم والاطمئنان عليها".

وبحسب السياسي، المقرب من اوساط رئيس الوزراء نوري المالكي، فان "اردوغان رد على نظيره العراقي بالقول ان سلوكه الاخير ضد قادة السنة في العراق اشد ايلاما له من ازمته القلبية وان على المالكي اعادة النظر في علاقته مع شركائه في الحكومة والبلد لتهدأة مخاوف انقرة التي تراقب تطورات الاوضاع بشكل يومي مع اصدقائه السنة والشيعة والاكراد".

ويروي المصدر لـ "المدى" بان "الحوار بين المالكي واردوغان تطور الى شد وتبادل كلام حاد بين الجانبين رغم علاقتهما الوثيقة والحميمة التي يعرفها الجميع"، ويلفت الى ان "المالكي لوح لاردوغان بضرورة الحفاظ على مصالح واستثمارات بلده في العراق والتي تقترب من ٢٠ مليار دولار وانها ستتعرض لضربة موجعة اذا ما استمرت تركيا بتدخلها السافر فما كان من اردوغان الا ان يجيب بانه لا تهمه الاموال بقدر اهتمامه بالوقوف الى جانب ظلامة الشعوب بعيدا عن التصنيفات الطائفية".

كتلتا الكربولي والنجيفي بديلاً عن العراقية شرط ابعاد المطلك

قال مصدر حكومي رفيع، امس، ان رئيس الوزراء نوري المالكي امهل وزراء القائمة العراقية اسبوعا واحدا للعودة الى جلسات الحكومة، وانه يعد العدة لتشكيل حكومة اغلبية من بعض مكونات العراقية.

واوضح المصدر، رفض ان يتم الكشف عن اسمه، بعد دقائق من انتهاء اجتماع العراقية امس ان "المالكي امهل العراقية اسبوعا واحدا فقط لتحديد موقفها من العودة الى مجلس الوزراء"، مشيرا الى "وجود انقسامات حادة داخل العراقية حال دون اتخاذها موقفا واضحا من مقاطعة الحكومة لذلك فانهم لم يعلنوا الانسحاب واعادوا الحديث عن تعليق المشاركة من دون الاشارة الى الانسحاب من التشكيلة الحكومية او عدمه". وكشف المصدر لـ "المدى" عن ان "رئيس الوزراء نوري المالكي بات مقتنعا بالتحول لخيار حكومة الاغلبية بعد ابداء اطراف من العراقية استعدادها للمشاركة باعلان انشقاقهم من القائمة الام"،

المطلك

ويضيف ان "كتلتي الحل برئاسة جمال الكربولي وعراقيون التي يتزعمها اسامة النجيفي باتت اكثر مكونات العراقية قربا من المالكي وان الاخير على تواصل مستمر مع زعماء الكتلتين".

ويؤكد المصدر ان "الكربولي طالب باستبعاد صالح المطلك نائب رئيس الوزراء الحالي ومنح منصبه لكتلة الحل كشرط لمشاركتها في حكومة الاغلبية"، ويلفت الى ان "المالكي سينتظر اجتماعا حاسما ستعقده العراقية في غضون ايام لتحديد موقفها من البقاء او الانسحاب من الحكومة للمضي بمشروعه بمن تبقى من العراقية وبقية حلفائه.

إغلاق ٤٣ ساحة لوقوف السيارات في الموصل لدفعها إتاوات لما يسمى بـ(دولة العراق الإسلامية)

الحكومة تسعى لمبادلة أمراء سعوديين بعراقيين محكومين بالإعدام

أغلقت الفرقة الثالثة من الشرطة الاتحادية في محافظة نينوى أكثر من ٤٣ ساحة لوقوف السيارات بسبب دعمها المادي الجماعات الإرهابية على شكل (إتاوات).

وذكر قائد الفرقة اللواء الركن مهدي صبيح الغراوي لوكالة الفرات نيوز أمس الأحد أن "القوات الأمنية أغلقت اكثر من ٤٣ ساحة لوقوف السيارات بسبب دعمها الإرهاب على شكل إتاوات شهرية تدفع لما يعرف بـ (دولة العراق الإسلامية) التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي".

معتقل كروبر (أرشيف)

بغداد / المدى

وأشار الغراوي إلى أن "الساحات التي تم إغلاقها تقع في الساحل الأيمن من مدينة الموصل، وهناك ساحات أخرى في الجانب الأيسر تم إغلاقها أيضا"، مبينا أن "القوات الأمنية سوف تتعامل مع من يدفع الأموال للجماعات الإرهابية وفق المادة ٤ إرهاب".

وكانت الفرقة الثالثة من الشرطة الاتحادية اعتقلت يوم أمس الأول ١٣ إرهابيا يقومون بابتزاز المواطنين ويعملون لصالح تنظيم القاعدة الإرهابي متخصصين بجمع الإتاوات من ساحات وقوف السيارات ومن سوق المعاش (العلوة) لتمويل تنظيم القاعدة الإرهابي وتم اعتقالهم متلبسين بالجرم المشهود، على صعيد آخر قال مسؤول حكومي إن هناك إرهابيين سعوديين من المحكومين بالإعدام من العائلة المالكة في السعودية، وتسعى السعودية إلى إبرام صفقة مع الحكومة العراقية لتبادلهم مع سجناء محكومين بالإعدام في السعودية، وأضافت كميلة الموسوي عضو مجلس النواب العراقي عن محافظة ذي قار في تصريح خصت به وكالة ذي قار للأنباء أن الحكومة العراقية وفي إطار سعيها للحيلولة دون تنفيذ أحكام إعدام بحق عراقيين في السجون السعودية تلقت رسائل سرية من السلطات السعودية تطالب بها باستبدال السجناء العراقيين بنظرائهم من السعوديين المدانين بعمليات إرهابية وحكموا بالإعدام ويبلغ عددهم ستة أشخاص من بينهم ثلاثة من الأسرة المالكة، وتابعت: وبرغم أن الحكومة العراقية لم ترد حتى الآن على تلك الرسائل فأن السجناء العراقيين في السعودية ابرقوا إلى الحكومة العراقية يؤكدون رفضهم لهذه الصفقة مفضلين حبل المشنقة على إطلاق سراح الإرهابيين السعوديين أولئك.

وفي شأن أمني آخر فقد أثار موضوع استهداف الصحوات في الآونة الأخيرة موجة من التداعيات خصوصا بعد دعوة تنظيم القاعدة الأخيرة التي أعلنت فيها أنها مستعدة للعفو عمن أسمتهم بالمنشقين عنها، فقد اعتبرت كتلة العراقية في مجلس محافظة ديالى، أمس تصريحات وزارة الدفاع بالاستغناء عن الصحوات قرارا "خاطئا" وغير مدروس، فيما دعت الحكومة المركزية إلى الإيفاء بوعودها بشأن دمج الصحوات بالقوات الأمنية.

وقال رئيس الكتلة هشام الحيالي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قوات الصحوات لعبت دورا مهما في دعم الأمن والاستقرار الداخلي في عموم مناطق المحافظة خلال السنوات الماضية"، معتبرا أن "تصريحات احد القادة في وزارة الدفاع قبل أيام عدة بشأن عدم دمج الصحوات في المنظومة الأمنية قرار خاطئ وغير مدروس في ظل المستجدات الأمنية الراهنة التي تعيشها البلاد بصورة عامة وديالى بصورة خاصة".

وكان الفريق الأول الركن علي غيدان قائد القوات البرية في وزارة الدفاع أكد في حديث لـ"السومرية نيوز"، في ٢٥ من شهر كانون الثاني الحالي إن وزارة الدفاع نسقت مع لجنة المصالحة الوطنية بشأن ملف الصحوات وأبلغتها بعدم الحاجة لعمل عناصر الصحوات الذين يعملون تحت إمرة الجيش العراقي، مبينا أن عمل الصحوات مع الجيش انتهى بنهاية عام ٢٠١١. ودعا الحيالي الحكومة المركزية إلى "الإيفاء بوعودها حيال دمج الصحوات في المنظومة الأمنية والمدنية وفق النسب التي أعلنت عنها منذ نحو عامين"، مشيرا إلى أن "تلك القوات قدمت أيضا تضحيات كبيرة أسهمت إلى حد كبير في تدني خطورة المجاميع المسلحة". وكانت قوات الصحوات في محافظة ديالى حملت، امس الأحد، وزارة الدفاع مسؤولية ترك ١٣٠ من عناصرها مواقع عملهم في مناطق متفرقة من المحافظة، مؤكدة أن غالبية الصحوات في حالة نفسية سيئة بسبب تصريحات احد قيادات الوزارة بشأن عدم دمجهم في المنظومة الأمنية، فيما حذرت من خطورة الاستغناء عن الصحوات على الملف الأمني.

يذكر أن القوات الأميركية مسؤولية قوات الصحوة إلى السلطات العراقية بشكل كامل مطلع شهر نيسان ٢٠٠٩ في جميع محافظات البلاد، وعقب ذلك أصدرت الحكومة العراقية في الرابع عشر من نيسان نفسه قرارا بتحويل ٨٠ بالمئة من عناصر الصحوات إلى وظائف مدنية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والاستمرار بدمج الـ٢٠ بالمئة الباقين في الأجهزة الأمنية المختلفة.

قتيبة الجبوري: فكرة جعل صلاح الدين إقليماً أصبحت "ميّتة"

الدايني: الخوف من هاجس الانقلاب يعطّل الوزارات الأمنية

أكد رئيس كتلة العراقية البيضاء البرلمانية قتيبة الجبوري، أن فكرة جعل محافظة صلاح الدين إقليماً إدارياً واقتصادياً أصبحت "ميتة".

وقال الجبوري في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أمس "إن أهالي محافظة صلاح الدين من شيوخ عشائر ووجهاء المحافظة كانت لديهم وقفة جادة بإيقاف جعل المحافظة إقليما إداريا واقتصاديا ونجحوا بذلك، وأصبحت هذه الفكرة "ميتة"، مشيراً إلى وجود دعاوى قضائية في المحكمة الإدارية أقيمت على مجلس المحافظة بخصوص تصويتهم على الإقليم ويصدر القرار النهائي قريباً.

□ **بغداد / المدى**

وأشار الجبوري إلى "عدم إمكانية جعل المحافظة إقليماً من الناحية القانونية، لأن وضعها ينطبق على وضعية كركوك لخضوع بعض مناطقها للمناطق المتنازع عليها، حيث أصدرت المحكمة الاتحادية قرارا مسبقا بحقها بشأن عدم امتلاكها حدوداً رسمية".

ورفض الجبوري، جعل فكرة تحويل المحافظات أقاليم ورقة ضغط على الحكومة المركزية، مؤكداً أنهم سيقفون بوجه جميع المحاولات التي تسعى إلى تطبيق هذه الأفكار.

وفي وقت سابق، اتهم النائب عن محافظة صلاح الدين وعضو ائتلاف العراقية شعلان الكريم، المالكي بخرقه الدستور، معلناً أنهم سيلجأون للخيار الثاني بجمع تواقيع ناخبي المحافظ لجعل صلاح الدين إقليماً.

وقال الكريم في تصريح سابق "إن رئيس الوزراء نوري المالكي خرق الدستور ولم يلتزم بنصوصه، وذلك لأنه لم يرسل كتاب مجلس محافظة صلاح الدين، لمفوضية الانتخابات حسب المدة القانونية، مشيرا إلى إن مجلس المحافظة سيلجأ للخيار الثاني بجمع تواقيع لـ (٢٪) من ناخبي صلاح الدين، وإرسالها لمفوضية الانتخابات، من دون مرور الكتاب لمجلس الوزراء.

وأضاف النائب عن العراقية: بعد جمع التواقيع ستقوم المفوضية بإجراء الاستفتاء ومعرفة رغبة أهالي صلاح الدين بجعل المحافظة إقليماً. وفي شأن آخر اعتبر عضو عن القائمة العراقية أن عدم تسمية الوزراء الأمنيين يعود إلى تخوف المالكي من فكرة الانقلاب، وعللت النائبة في كتلة الحوار ناهدة الدايني، عدم قبول رئيس الوزراء بأي مرشح من العراقية لوزارة الدفاع، وذلك بسبب هاجس الخوف من حصول انقلاب عليه.

وكان مجلس النواب قد صوت بالأغلبية على منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي من دون الوزارات الأمنية في ٢١ كانون الأول من العام الماضي. وقالت الدايني في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أمس "إن انعدام الثقة لدى رئيس الوزراء نوري المالكي بأي شخصية من القائمة العراقية والهاجس الذي يسوده بحدوث انقلاب جعلته يتخوف من أي شخص تقدمه القائمة لتولي وزارة الدفاع، مبينة "أن جميع المرشحين الذين قدمتهم العراقية رفضهم المالكي بحجج واهية"، على حد قولها.

وأضافت النائبة عن العراقية: أن ائتلاف دولة القانون تنصل من أغلب بنود اتفاقية أربيل وما أقرته من استحقاقات للقائمة ومنها منصب وزير الدفاع، على الرغم من أن الأسماء التي قدمتها العراقية للوزارة ذات خبرة وكفاءة عالية وجديرة لتولي هذا المنصب.

عراقيون يختبئون بعد مغادرة الأميركان

□ **ترجمة / المدى**

عندما خرجت القوات الأميركية من العراق في كانون الأول، تركت وراءها آلاف العراقيين الذين عملوا معها خلال فترة بقائها هناك، معظمهم مستهدف من قبل المجموعات المسلحة والبعض منهم كان قد اتخذ من القواعد العسكرية الأميركية ملجأ له. لكن بعد إغلاق القواعد العسكرية –أو تسليمها إلى الحكومة العراقية– اضطر أولئك إلى الاختباء، وإذا ما لم تف واشنطن بالتزاماتها الأخلاقية فان الكثير منهم سوف يعاني أو يتعرض للقتل.

لقد شرّع الكونغرس الأميركي برنامج تأشيرة الهجرة الخاصة عام ٢٠٠٧ للعراقيين الذين ساعدوا القوات العسكرية والأقسام الأخرى للحكومة الأميركية والمتعاقدين الأميركان. وافقت الحكومة على خمسة آلاف تأشيرة خاصة سنويا –لكن لم يتم منح سوى ٣٣١٧ تأشيرة في عام ٢٠١١. العراقيون الذين أعانوا المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام يمكنهم تقديم طلب التأشيرة بموجب برنامج اللجوء. إنهم يعيشون أوقاتا عصيبة، مع ذلك فان برنامج التأشيرة الخاصة يسبب لهم الكثير من التأخير.

هذه الإجراءات كانت على الدوام بطيئة بسبب إجراءات التدقيق الأمني، وقد توقفت البرامج تقريبا في العام الماضي عندما اتهمت السلطات الأميركية اثنين من العراقيين يعيشان في كنتاكي بتمويل تنظيم القاعدة بالمال والسلاح. على اثر ذلك، فرضت ادارة أوباما المزيد من إجراءات التدقيق الأمني على كافة المتقدمين لطلب التأشيرة. اليوم تستغرق الموافقة في برنامج تأشيرة الهجرة الخاصة عاما كاملا على اقل تقدير.

لم تتابع الحكومة الأميركية أبداً عدد العراقيين الذين استخدمتهم في العراق، لذلك لا احد يعرف عدد العراقيين المؤهلين للدخول إلى الولايات المتحدة. كما انه ليس واضحا تماما كم عدد العراقيين الذين لديهم معاملات تأشيرة تنتظر الموافقة لأن الإدارة رفضت الأسبوع الماضي الكشف عن هذا العدد.

في تموز الماضي، خمّنت مجموعة (مشروع مساعدة اللاجئين العراقيين) عدد العراقيين بحوالي ٦٢ الفا بضمنهم ٢٩ ألفا عملوا مع الأميركان بالإضافة الى عوائلهم. تقول المجموعة بان السلطات أخبرتها بشطب ١٩ ألف حالة، ربما بسبب اختباء أصحاب الطلب أو عدم متابعتهم لطلباتهم. من جانبها ذكرت مجموعة (طلبات فيلادلفيا) مؤخرا بان العدد قد وصل إلى ١٥ ألف متقدم لطلب تأشيرة الهجرة الخاصة.

من مسؤولية الولايات المتحدة أن تكشف عدد المتقدمين لطلب التأشيرة وأن تضمن عدم تعرضهم للتهديد، كما يجب أن تكون الإجراءات شفافة وعادلة، وعليها تنظيم حملة للعمل من اجل إنهاء الإجراءات.

العراق اليوم أكثر استقرارا مما كان عليه في ذروة أعمال العنف، لكن مع خروج القوات الأميركية فان الطائفية وسفك الدماء تتصاعد تدريجيا. وزارة الخارجية الأميركية تشعر بالقلق من الوضع الأمني لدرجة أنها حذرت الأميركان رسميا من السفر إلى العراق. لكن عليها أن تقلق بنفس الشكل على العراقيين الذين جازفوا بحياتهم من اجل العمل مع الأميركان، ومازالوا يعيشون في العراق ويخاطرون بحياتهم.

■ **عن: نيويورك تايمز**